



الرقم: 2017/24  
التاريخ: 17 أكتوبر 2017

يهدى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،،

وبالإشارة إلى المذكرة الواردة من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتاريخ 7 سبتمبر 2017 بشأن طلب المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب والحق في عدم التمييز في هذا السياق إبلاغها بمعلومات عن اسهامات دولة الكويت وتجاربها في كيفية التخطيط لوضع استراتيجيات فعالة قائمة على حقوق الإنسان وتنفيذها من أجل إعمال الحق في السكن وعن كيفية وفاءها لالتزاماتها تجاه أجندة 2030 للتنمية المستدامة وتجاه الخطة الحضرية الجديدة.

يود الوفد الإفادة بأن رد الجهة المختصة في دولة الكويت هو كما يلي:

شهدت دولة الكويت طفرة كبيرة وتقدم كبير في مجال الرعاية السكنية للمواطن الكويتي والوافدين من الجنسيات الأخرى، حيث تقوم الدولة الممثلة في (بلدية الكويت والمجلس البلدي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية) بإجراء التنسيق اللازم والاتصالات المستمرة لتحديد المناطق السكنية ضمن المخطط الهيكلي العام للدولة، حيث من خلاله يتم تحديد نوعية ونمط السكن من حيث الاستخدام وذلك بتحديد مناطق السكن الخاص والتي تعرف بمناطق الفيلات ومناطق السكن ذات الكثافة العالية والتي تعرف بنظام البناء العمودي.

يتم توزيع مناطق السكن الخاص إلى سكن حكومي وسكن خاص مع توفير جميع الخدمات من (مدارس ومساجد ومستوصفات وحدائق وأسواق مركزية ... إلخ) في مناطق السكن الخاص والسكن العمودي.

السكن الحكومي بالمناطق السكنية الخاصة:

يتم توفير بدائل سكن حكومية للمواطن الكويتي تتمثل في بيت حكومي جاهز البناء أو قسيمة سكنية يتم بناءها من قبل المواطن مع توفير قرض إسكاني بدون أي فوائد بمقدار سبعين ألف



دينار كويتي أو بتوفير شقة سكنية تحتوي على جميع مكونات البيت الحكومي وذلك بأقساط شهرية ميسرة.

يتم توفير البدائل السكنية لجميع المواطنين والذين تنطبق عليهم شروط الرعاية السكنية بدون أي تمييز بين فئة وأخرى بحيث يتم اختيار البديل المناسب من قبل المواطن طبقاً لورود أولوية الطلب الإسكاني الخاص به، كما وتم تجهيز البديل السكني بمتطلبات المجلس الأعلى للمعاقين بدولة الكويت وذلك حرصاً على توفير الحد المطلوب لمواصفات البناء الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

#### السكن العمودي بالمناطق السكنية:

يتم تحديد المناطق ذات الكثافة السكنية العالية والمتوسطة وجميع الخدمات من مراكز ضاحية ومساجد ومستوصفات ومدارس وخلافه وعلى أن لا يتم تنفيذ المباني السكنية متعددة الأوار من قبل القطاع الخاص وطبقاً للاشترطات العامة والمعتمدة بالدولة وعلى أن يتم إما بيع هذه الوحدات السكنية أو تأجيرها للمواطن الكويتي أو الوافد على حد سواء. هذا ويتم تنفيذ مناطق سكنية خاصة بالعمالة "مدينة للعزاب" بمواصفات معتمدة مع توفير الخدمات الخاصة بها وبنظام أممي مناسب حرصاً على توفير الأمن والراحة المطلوبة لهذه العمالة وتكون هذه المناطق قريبة من التوزيع الحضري.

صدر القانون رقم (2) لسنة 2015 والخاص بتوفير رعاية سكنية بصفة إيجار رمزي لمن باع بيته ولم يستطع شراء بيت بديل نظراً لارتفاع الأسعار بشكل كبير مما أدى إلى عدم مقدرة بعض الأسر الكويتية وعدم امكانيتها شراء بيت بديل خاصة مع الارتفاع الكبير للأسعار، وتقدم دولة الكويت ممثلة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ ما جاء بالقرار أعلاه.

وتعمل دولة الكويت ضمن خطط معتمدة تجاه الخطة الحضرية الجديدة والتي تتمثل في تطوير المخطط الهيكلي العام للدولة وذلك للوصول إلى الهدف المنشود تجاه أجندة 2030.

وينتهدز الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية عن فائق الاحترام والتقدير.

High Commissioner for Human Rights Office  
Palais des Nations  
CH-1211 GENEVE 10

